الضفة الغربية. وقد قدرت المساحات المزروعة في موسم ١٩٧٨/ ١٩٧٩ بـ ٥٠٠٠ دونم خضروات، ١٤٥٠ دونم موز، ٢٥٠ دونم حمضيات، ٣٠٠٠ دونم حبوب. ويلاحظ أن السكان هنا يعتمدون اعتماداً شبه تام في معيشتهم على الزراعة، بسبب بعدهم عن المراكز التجارية الرئيسية في الضفة وكذلك لصعوبة انتقال العمال الى اسرائيل.

يحصل المزارعون في العوجا على المياه اللازمة لمزروعاتهم من ينبوع العوجا والآبار الارتوازية المجاورة. وهذا الينبوع هو من أكبر الينابيع الموجودة في الضفة الغربية؛ حيث يقدر تصريفه السنوي بحدود ٥,٧ مليون متر مكعب.

بدأت مشاكل قرية العوجا عندما حفرت السلطات الاسرائيلية ثلاث آبار ارتوازية بالقرب من ينبوع القرية. وكما هو متوقع فقد أدى ذلك الى انخفاض ملموس في تصريف الينبوع. ثم ازداد الوضع سوءاً بسبب انحباس الأمطار خلال العامين الماضيين، مما أدى الى جفاف الينبوع تماماً في ربيع العام الماضي ١٩٧٩. وبالطبع، فقد أسفر ذلك عن كارثة حقيقية للمزارعين؛ حيث أدى الى جفاف ١٣٠٠ دونم موز و١٥٠ دونم حمضيات تقدر قيمة انتاجها السنوي الصافي بـ٢,٧ مليون دولار. كما تقلصت زراعة الخضار المروية بمقدار ٢٠٠٠ دونم، معظمها كانت تروى بطريقة التنقيط. وهذا يعني تجميد مبالغ هائلة من رأس المال على شكل موتورات وأنابيب وبرك ري. ونتيجة لذلك كله، رحل ثلاثة أرباع السكان، وبقي منهم ٥٠٠ نسمة انقلبوا من مزارعين الى عمال مأجورين في المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ومن المفارقات المحزنة أنه بينما كان أهل العوجا يفتقرون الى مياه الشرب، كان المستوطنون اليهود المجاورون ينعمون في برك السباحة ويتصرفون بالمياه كيفما يشاؤون.

وبعد مراجعات عديدة مع الحاكم العسكري، وضغوط صحافية محلية وعالمية، وافقت السلطات على تزويد أهل القرية بمياه الشرب من إحدى الآبار الاسرائيلية من خلال ماسورة مياه تمتد من البئر الى القرية. ولكن السلطات رفضت الاستجابة الى طلبات السكان لمنحهم رخصاً لحفر آبار جديدة. وبعد ضغط اعلامي عالمي مكثف، أصدرت السلطة رخصتين فقط، مدعية أن الخزان الجوفي في المنطقة لايكفي لتغذية مزيد من الآبار بالاضافة الى الآبار الاسرائيلية (والعربية) الموجودة حالياً.

التوصيات

ان الضفة الغربية وقطاع غزة ترزحان منذ ثلاث عشرة سنة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي لم يَأل جهداً في تسخير جميع مواردهما الاقتصادية، وبخاصة المياه، بشكل الحاقي يحقق، أولاً وأخيراً، المصالح الاقتصادية الاسرائيلية. ولقد كان المحور الأساسي لغالبية الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة هو وضع تصورات اقتصادية لهذه المناطق في اطار دولة فلسطينية مستقلة، متجاهلة أن اسرائيل تخلق يومياً واقعاً جديداً يقلل من المقومات والفعاليات الاقتصادية للدولة المقترحة ويجعل منها في نهاية الأمر مطلباً نظرياً خالياً من المضمون. لذلك فان جهداً مركزاً يجب أن يبذل من أجل دراسة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الظروف الراهنة وعمل كل ما من شأنه أن يعزز صمود المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام السياسة